تحليل تطور الصناعات الكبيرة في العراق للمدة 2000 – 2008

م.م.صابر محمد زهو
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الملخص

تم دراسة فروع الصناعات الكبيرة في العراق بهدف معرفة نموها وتطور أدائها عن طريق دراسة بعض مؤشراتها الاقتصادية ، كما يهدف البحث إلى معرفة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في الصناعات الكبيرة لكل من القطاع العام والخاص ، انطلق البحث من فرضية مفادها إن الصناعات الكبيرة على الرغم من الظروف الصعبة التي مرّ بها العراق ألا إن هذه الصناعات استطاعت أن تحقق تطوراً في بعض مؤشراتها الاقتصادية المدروسة ونموا في القيمة المضافة لأغلبية فروعها الصناعية ، كما افترض البحث بان الصناعات الكبيرة في القطاع العام كان أداؤها يفوق مثيلاتها في القطاع الخاص ، واستخدم التحليل الوصفي للوصول إلى هدف وفرضية البحث بعد تقسيمه على ثلاثة مباحث ، توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها تطور قيمة الإنتاج والقيمة المضافة لأغلبية الفروع الصناعية ، كما أوصى البحث بإعادة النظر في توجه الصناعات الكبيرة باتجاه الصناعات الوسيطة والإنتاجية كالصناعات المعدنية ، والاهتمام بالقطاع العام في الوقت الحاضر جنب إلى جنب القطاع الخاص ، بسبب الظروف الصعبة والمعروفة التي يمر بها بلدنا ، فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية من دون القطاع العام وذلك لما آل إليه القطاع الخاص من تدني مستواه الإنتاجي في الصناعات الكبيرة .

Abstract

This research has been studied the branches of large industries in Iraq , to see their performance development and growth of some economic indicators, Also the research aims to know the evolution of the performance of large industries in the public and private sector , The research start from hypothesis stats that large industries in spite of the difficult conditions experienced by Iraq, But these industries were able to achieve development in some economic indicators and achieve growth in value added of almost of industrial branches , Research also assumed that the performance in large industries in the public sector was higher than their counter parts in the private sector to reach the goal and hypothesis of the research has been divided into three sections , The research found a number of conclusions in clouding the development of production and value added for almost of industrial branches ,Also research recommended to take a review of the structures of large industries towards intermediate and production industries such as mineral industries , Also take interest in the public sector at the present time side by side the private sector, Because we can not achieve the goals of development without the public sector at the present time , Also because of weakness of the private sector at this critical circumstances

المقدمة :

عانى الاقتصاد العراقي الكثير من الإهمال وتشوه في القطاعات الاقتصادية طيلة العقدين الماضيين نتيجة للظروف التي مر بها العراق من أزمات وحروب جعلت القطاع الصناعي يرث العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من نشاطه وتطوره وقدرته على المساهمة في النمو الاقتصادي ، وبعد مرور تسعة سنوات على تغيير الجغرافية السياسية للعراق لم ترد لحد الآن أية إشارة مشجعة تشير إلى وجود تحول في الإرادة والرغبة والوعي في عملية صناعة القرار التنموي ، وان كانت هناك بعض التخصيصات المالية لهذا القطاع أو ذاك ، لكنها لم تؤتي أكلها بالشكل الذي يجعل هذا القطاع يستعيد عافيته .

إن عملية النهوض بالصناعات على مختلف أحجامها تتطلب دعماً مستمراً من الدولة سواء على المستوى المادي أو سن القوانين والتشريعات التي تكفل وقوف هذه الصناعات أمام التحديات الراهنة والمعروفة ، وأمام البضاعة المستوردة والإغراق الذي تعاني منه أسواقنا المحلية كون الصناعة لها أولوية متميزة في اهتمامات جميع الدول المتطورة منها والنامية لأنها تمثل الركيزة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بوصفها تشمل على عمليات إنتاجية متنوعة ، والتي يمكن من خلالها تعبئة الموارد البشرية والمادية بشكل امثل لرفع كفاءتها الإنتاجية والمساهمة في امتصاص البطالة ، كما إن للصناعة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي عن طريق زيادة مستوى الدخل واستيعاب إعداد كبيرة من العاملين في المصانع ، فهي كفيلة بخلق فرص العمل وتطوير مهارات وقدرات العاملين .

وانطلاقا من ذلك تم البحث في موضوع تطور واقع الصناعات الكبيرة في العراق على مستوى الفروع الصناعية وإجمالي الصناعات الكبيرة باعتبارها تشكل جزءاً مهما في قطاع الصناعة لمعرفة أدائها وتطورها ، فعندما يكون هناك اطلاع ودراية لدى أصحاب القرار الاقتصادي في البلد يصبح بالإمكان تعزيز مواقع القوة وتعديل مواقع الضعف في هذه الصناعات ، لذا سيسلط البحث الضوء على تطور المؤشرات المهمة كالإنتاج والقيمة المضافة وعدد العاملين وأهميتها النسبية والى غير ذلك من المؤشرات التي سترد في متن البحث .

مشكلة البحث : إن مشكله البحث متأتية من الظروف التي مرَّ بها العراق ، والمتمثلة بظروف الحصار والاحتلال عام 2003 وما بعده ، وما رافق ذالك من ظروف أمنية وأخرى غير أمنيه معروفة أثرت بالسلب على كفاءة أداء الصناعات الكبيرة ، الأمر الذي جعل هذه الصناعات لا تظهر بكامل إمكانياتها وكفاءتها الإنتاجية .

هدف البحث : يهدف البحث إلى معرفة تطور أداء الصناعات الكبيرة في القطاعيين العام والخاص بواسطة حساب نسب التطور والنمو لبعض المؤشرات الاقتصادية في هذه الصناعة وأهميتها النسبية في القطاع الصناعي .

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها بان الصناعات الكبيرة وعلى الرغم من الظروف التي مر بها العراق والتي أدت إلى تدهور هذه الصناعات ، لكنها استطاعت أن تحقق نموا وتطوراً في معظم المؤشرات الاقتصادية وتحقيق قيمة مضافة لأغلبية فروعها الصناعية ، وإن هذه الصناعات في القطاع العام بقيت مسيطرة لتقود عملية الإنتاج الصناعي على الرغم من المحاولات الرامية إلى جعل القطاع الخاص هو القطاع القائد والسائد في الاقتصاد العراقي .

منهجية البحث : اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي المقارن واستخدام الحقائق الرقمية المأخوذة من البيانات المتاحة عن هذه الصناعات كما هو الحال في حساب تطور بعض المؤشرات سواء كان ذلك على مستوى سنوات البحث أو على مستوى الفروع الصناعية .

بيانات البحث : تم جمع البيانات المعتمدة بعد تدقيقها ودراستها للسنوات المذكورة من المجاميع الإحصائية والمنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط العراقية ، كان عدد الفروع الصناعية 17 و 16 و 15 فرع على التوالي لسنوات الدراسة ، كما كانت صناعة المكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية غير منشور عنها أية بيانات في عام 2004 ، أما في عام 2008 فلم تظهر أية بيانات عن صناعة تنقيح التبغ وصناعة السكائر ، كما دمجت صناعة الجلود مع صناعة الأحذية في هذا العام ، كما كانت البيانات المنشورة عن هذه الصناعات لغاية 2008 ، أما البيانات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة فكانت لغاية 2007

هيكل البحث : للوصول إلى هدف البحث واثبات فرضيته ، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : الصناعات الكبيرة ، الإطار النظري والمفاهيمي .
المبحث الثاني : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للصناعات الكبيرة في العراق .
المبحث الثالث : بنية الصناعات الكبيرة في القطاع العام والخاص .
وختم البحث بعدد من الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول : الصناعات الكبيرة ، الإطار النظري والمفاهيمي .

أولا : مفهوم الصناعة : أخذ مفهوم الصناعة أكثر من معنى شأنه شأن بقية التعاريف والمفاهيم الاقتصادية ، لتعدد وجهات النظر لهذا أو ذاك ، فمن وجهة نظر المدرسة الحدية تم تعريف الصناعة على أنها (مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا) (المعماري ، 2006 ، 3) ، ألا إن هذا التعريف لم يكن مقبولا من اغلب الجهات المعنية لعدم وجود مثل هذا المفهوم في الواقع ، فلا يمكن إن تكون هناك منشات تنتج سلع متجانسة بشكل كامل .

فالصناعة تحتوي على مفهوم اشمل من ذلك فهي تعبر عن كل مادة يجري تحويلها من حالة إلى حالة أخرى لتكون جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك بعد إن جرت عليها عمليات تغير في تكوينها لتصبح سلع مصنعة أو نصف مصنعة ، فهي تخص عمل أو صناعة السلع والتي تتضمن تغيير أشكال المواد الأولية المستخدمة لإنتاج سلعة معينة تكون أكثر منفعة ،مثل نسيج الصوف لإنتاج الملابس (Sharma،2003، 15) فالصناعة هي الركيزة المهمة لكل تطور ونمو اقتصادي ، ويقاس تطور البلدان بمستوى تطورها الصناعي ، وانطلاقا من هذا يمكن تعريف الصناعة (بأنها وحدة رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من عدد متزايد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتحويلها إلى سلع مادية وطاقة للاستهلاك الإنتاجي والشخصي ، وخدمات ذات طبيعة صناعية تهدف للمحافظة على قيمة استعماليه أو إعادة تصنيعها) (المعماري ، 2006 ، 4) ، فالتصنيع هو عامل اقتصادي فعال يؤثر في بناء المجتمع ويترك آثاره وانعكاساته عليه ، وبذلك ينتقل المجتمع إلى مرحلة حضارية واجتماعية متطورة ، وقد يشتمل مفهوم التصنيع في وصف تبدل أشكال الإنتاج الصناعي مثل تحول الصناعات الخفيفة إلى صناعات ثقيلة تعتمد في عملياتها الإنتاجية والتكنولوجيا على استثمار رؤوس الأموال الكبيرة والخبرات العلمية وتقسيم العمل والتخصص والإنتاج الموحد والكبير . (الحسن ، 1981 ، 13) .

فالتصنيع هو ظاهرة اقتصادية لها نتائج اقتصادية واجتماعية وحضارية وبذلك يكون ذات دوافع وأهداف يمكن إجمالها كما يلي ، (كجه جي ، 2002 ، 33) .

1. النمو الاقتصادي : الذي يتحقق من خلال التراكم الملائم لرأس المال الذي تولده عملية التصنيع.
2. أهداف توزيعية : توزيع الدخل بين الأفراد وتخصيص الموارد المتاحة بشكل امثل عبر الزمن ، وتوزيع الإنتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، والتوزيع الإقليمي للإنتاج بين الريف والحظر .
3. أهداف اجتماعية : وتقسم إلى أهداف اجتماعية مباشرة وغير مباشرة ، قد يتم توجيه استراتيجيات التصنيع نحو أهداف اجتماعية سياسية ، فضلا عن الأهداف الاقتصادية ، فالنمو الصناعي يحقق قدر اكبر من العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، والاعتماد الوطني على الذات والاستقلال السياسي فهو يوفر العزة القومية للبلد . لما للصناعة من قدرة على توليد القيمة المضافة وبالتالي زيادة الناتج القومي المحلي ، كما لها القدرة على امتصاص البطالة وبالتالي زيادة الدخل الفردي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية . كل ذلك يجعل البلد الصناعي مكتفي ذاتيا معتمدا على إمكاناته المادية والبشرية من دون الأعتماد على الخارج .

وهناك معايير إذا تحققت يمكن بموجبها اعتبار البلد صناعي وهذه المعايير هي (المعماري ،2006، 225) .

أ. ما لا يقل عن 25 % من الناتج القومي الإجمالي يظهر في القطاع الصناعي .
ب. ما لا يقل عن 60 % من الناتج الصناعي يأتي من التصنيع .
ج. ما لا يقل عن 10 % من السكان يعملون في قطاع الصناعة .

ثانياً : المشروعات الصناعية الكبيرة (تعريفها ومعايير تصنيفها) .

يمكن تعريف المشروعات الصناعية الكبيرة بموجب المعايير التي تصنف بموجبها ، ومن هذه المعايير معيار عدد العاملين ، وإجمالي رأس المال المستخدم ، وحسب شكل الملكية ، (زيني ، 1977 ، 133) ، ويعد عدد العاملين من أكثر المعايير شيوعا في تصنيف المشروعات الصناعية لسهولة قياسه عند قياس الحجم ، فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشات الصناعية (احمد، 2005 ،48) ، وهناك اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لأعداد العاملين وخاصة في البلدان الصناعية الكبيرة ، حيث يختلف هذا المعيار بموجب مستوى التطور الاقتصادي والتكنولوجي السائد ، ويمكن معرفة المشروعات الصناعية الكبيرة من خلال طبيعة الإنتاج ومقدار ما تستخدمه من عوامل الإنتاج مثل العمل ورأس المال وكمية المواد الأولية ومستوى الإدارة المستخدم ، فكلما ارتفع مستوى الإدارة كلما تميل الوحدة الإنتاجية إلى حجم اكبر(R.k Sharma .Shashi k. Gupta 2003) ، ويمكن تصنيف المشروعات داخل القطاع

الصناعي حسب حجومها إلى :
1. الصناعات الحرفية اليدوية .
2. الصناعات الصغيرة .
3. الصناعات المتوسطة .
4. الصناعات الكبيرة .

أخذت العديد من الدول ومنها العراق بمعيار عدد العاملين لتصنيف حجوم صناعاتها لاعتبارات أهمها :
1. إن عدد العاملين يمكن أن يقاس بعدد ثابت لجميع المشاريع المتماثلة من الناحية التصنيعية .
2. لا يتأثر عدد العاملين بمستوى أداء الاقتصاد .

وبذلك أصبحت المشاريع الكبيرة في العراق هي المشاريع التي يكون فيها عدد العمال 30 شخص فأكثر واستثماراتها في المكائن والمعدات أكثر من مائة ألف دينار ، (وزارة التخطيط ، المجموعة الإحصائية ، 2002) .

أما التصنيف الصناعي الدولي للصناعة فهناك تصنيفان ، (المعماري ، 2006 ، 4 ، 5) هما :
1. التصنيف الصناعي القياسي الدولي International Standard Industrial Classification لكافة الأنشطة الاقتصادية والمعدل ويرمز له (ISIC)
2. التصنيف الدولي الذي كان متبع في الدول الاشتراكية (مجلس التعاضد الاقتصادي المسمى بالكمي كون) .

وبذلك تقسم الصناعة بموجب التصنيف (ISIC) إلى :
1. الصناعة التحويلية : وهي الصناعات التي تعمل على معالجة المواد الأولية المتأتية من الصناعة الإستخراجية ومن الزراعة ومن أهم فروعها :
- صناعة تعدين المعادن السوداء كإنتاج الحديد والصلب والفولاذ .
- صناعة تعدين المعادن الملونة كإنتاج النحاس والزنك والرصاص والألمنيوم والقصدير .
- صناعة تعدين المعادن كإنتاج المصنوعات المعدنية والآلات والأجهزة ووسائط النقل .
- الصناعات الكيماوية .
- صناعة الأخشاب .
- صناعة الورق والطباعة
- صناعة النسيج .
- صناعة الأحذية الجلدية .
- الصناعات الغذائية .

2. الصناعات الإستخراجية : وهي فروع الصناعة التي تستخرج مختلف الخامات والوقود من باطن الأرض ومنها صناعة الفحم وخامات الحديد واستخراج النفط والحديد وبقية الخامات الأولية المستخرجة من باطن الأرض .

التصنيف الصناعي الدولي الموحد يكون حسب نوع النشاط الاقتصادي وليس تصنيفاً للسلع والخدمات ، والنشاط الذي تمارسه أية وحدة إنتاجية هو نوع الإنتاج الذي تعمل فيه ولذلك تعرف الصناعة بأنها مجموعة من جميع وحدات الإنتاج العاملة أساساً في نفس أنواع النشاط الإنتاجي ، وبالمثل تصنف وحدات الصناعة التحويلية حسب نوع النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي تقوم به ، والتميز بين أساليب الإنتاج الحديثة والتقليدية ليس معياراً في التصنيف الصناعي الدولي الموحد (http://unstats.un.org/unsd/publication/seriesM/seriesm_4rev4a.pdf)

ثالثاً : الإطار القانوني والسياسات المعتمدة للمشروعات الصناعية العراقية .

تبنت الحكومة العراقية منذ تأسيسها رعاية القطاع الصناعي ، ففي عام 1924 أصدرت الحكومة قانون رقم 14 والذي يتضمن إعفاء العديد من الصناعات من الرسوم الكمركية والتصدير والضرائب لمدة عشر سنوات من بدء إقامة المشروع الصناعي (مراد ، 2008 ، 95) .

ثم أصدرت في عام 1927 قانونا جديدا للتعريفة الكمركية برقم 30 تضمن إعفاء الماكنات والآلات المستخدمة في الصناعة من الرسوم الكمركية ، ثم أعقبته بقانون رقم 27 عام 1928 ، وفي عام 1929 صدر قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم 14 والذي تم بموجبه منح بعض الامتيازات للمشاريع الصناعية القائمة والجديدة ، كما تم في عام 1933 إصدار قانون جديد للرسوم الكمركية برقم 11 والذي بموجبه تم تطبيق الرسوم الكمركية على السلع الكمالية والسلع الضرورية المستوردة كالتبوغ و السكائر والمشروبات الكحولية والسجاد والحلويات بوصفها

إحدى أساليب الحماية للمشاريع الصناعية الوطنية ، كما يلاحظ إن سياسة الدولة لم تضع أية قيود على الاستثمارات الأجنبية والعربية في الصناعة الوطنية ، وقد قامت الدولة بتأسيس المصرف الزراعي والصناعي عام 1935 بهدف إقراض وتنمية المشاريع الصناعية بمختلف حجومها ، وفي عام 1940 تم تأسيس مصرف مستقل للقطاع الصناعي وقد باشر العمل عام 1946 (كج جي ، 2002 ، 65 - 67) ، وبهذه السياسة المتبعة آنذاك استطاع القطاع الصناعي إنتاج شتى أنواع السلع الصناعية كالمنسوجات القطنية والصوفية والمكائن الثقيلة ووسائط النقل والمواصلات كالساحبات والثلاجات والمبردات وأجهزة الراديو ، وقد ازدادت الأيدي العاملة في هذا القطاع من 5% في عام 1955 إلى أكثر من 25% عام 1980 (الحسن ، 1981 ، 16) .

أما الصناعات الحديثة في العراق فقد نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ بادر رأس المال الخاص بإنشاء وتطوير عدد من المصانع كصناعة التمور والسكائر وطحن الحبوب ودباغة الجلود والغزل والنسيج والصناعات الإنشائية (العاني ، 2005 ، 65) .

وبزيادة موارد الدولة خلال فترة الخمسينات وتأسيس مجلس الأعمار عام 1950 فقد تضمن المنهاج الأول لهذا المجلس تخصيصات للسنوات 1951 – 1954 للقطاع الصناعي بمبلغ 14 مليون دينار لكن لم تصرف منها إلا 2.5 مليون دينار ، أما الخطة الثانية للمجلس فقد تم تخصيص 57.5 مليون دينار للقطاع الصناعي وتم انجاز المشاريع الصناعية الكبيرة كمصفى القيارة ومعملين للاسمنت إحداها في سنجار والأخر في حمام العليل (محمد ماهر ، 1990 ، 52 - 57) .

كما ارتفعت رؤوس الأموال والاستثمارات الحكومية التي خصصتها الدولة للقطاع الصناعي من 40 مليون دينار في عام 1955 إلى أكثر من 1500مليون دينار في عام 1980 ، وفي عام 1965 استطاعت وزارة الصناعة أنشاء 40 مصنعاً كانت كلفتها حوالي 500 مليون دينار ، وبقي هناك 62 مصنع تحت الإنشاء والتنفيذ تبلغ قيمتها الإجمالية 650 مليون دينار ، ومن هذه المصانع الكبيرة مصنع الفولاذ في البصرة ومصنع الغزل والنسيج في دهوك ومصنع الأسمنت في الفلوجة ومصنع الخشب المضغوط في القادسية ومصنع القطع الكونكريتية في بغداد والكثير من المصانع الأخرى (الحسن ، 1981 ، 17) .

وبعد عام 1968 وضعت خطط تنموية للنهوض بالاقتصاد العراقي ومنها القطاع الصناعي ، وكانت خطة التنمية 1970 – 1975 قد اهتمت كثيراً بالقطاع الصناعي فكانت حصة هذا القطاع 28 % من أجمالي تخصيصات الخطة ، أما الخطة 1976 – 1980 فقد بلغت تخصيصات القطاع الصناعي 37 % من مجموع المبلغ المخصص للخطة ، وبذلك استأثر القطاع الصناعي بالجزء الأكبر من التخصيصات الاستثمارية بخطط التنمية الاقتصادية للمدة 1970 – 1980 وقد استهدفت هذه المدة إقامة قاعدة صناعية متنوعة تضم عدداً كبيراً من الصناعات ذات الحجوم الكبيرة في الفروع الصناعية المختلفة والتأكيد على إنشاء المشاريع الإنتاجية (العاني ، 2005 ، 65 ، 66) ، أما في الخطة الثالثة 1981 – 1985 فقد بلغ عدد المشاريع الصناعية المقترحة 2317 مشروعاً بقيمة استثمارية قدرها 503 مليون دينار ، وكان التنفيذ الفعلي لهذه المشاريع بقيمة 150.2 مليون دينار (محمد ماهر ، 1990 ، 59 ، 60) ، وهذا يدل على إخفاق الخطط الخاصة بهذا القطاع ، وربما يعود سبب ذلك إلى الحرب القائمة بين العراق وإيران آنذاك ، أما مرحلة التسعينات إلى وقتنا الحاضر فقد دخل العراق مرحلة جديدة أخرى من الدمار والحروب تعرض خلالها الاقتصاد العراقي إلى الدمار الشامل ، فقد تعرضت منشأته الصناعية والبنى التحتية إلى دمار 80 % على اثر حرب الخليج عام 1991 ، وما تبعها من عقوبات استمرت حتى عام 2003 ، فقد غاب التخطيط الاقتصادي في هذه الحقبة بسبب إرباك الوضع السياسي للدولة ونقص الموارد المالية رغم وجود بعض المحاولات لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الاقتصاد العراقي وخاصة في القطاع الصناعي ، فقد صدر قانون الاستثمار الصناعي للنشاط الخاص والمختلط رقم 20 لسنة 1998 ، ثم صدرت الخطة الخمسية 2001 – 2005 ، وكانت تهدف هذه الخطة إلى أبراز دور القطاع الخاص في خدمة التنمية وجعله القطاع القائد في التنمية الاقتصادية (الشكري ، 2006 ، 59 - 60) .

المبحث الثاني : تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للصناعات الكبيرة .

سيتناول هذا المبحث تطور وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية منها قيمة الإنتاج والقيمة المضافة و الأجور والمزايا وعدد العمال ، ومساهمة الفروع الصناعية في الإنتاج الصناعي الكلي للصناعات الكبيرة ، والأهمية النسبية لبعض المؤشرات كالقيمة المضافة والأهمية النسبية للصناعات الكبيرة في القطاع الصناعي ، وقبل الدخول في تحليل وتقييم هذه المؤشرات سيتم التطرق بشكل موجز على خصائص الصناعة العراقية والتي يمكن من خلالها معرفة طبيعة أسلوب العمل في الصناعات الكبيرة .

أولا : خصائص القطاع الصناعي في العراق .

يتصف القطاع الصناعي في العراق بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها بما يأتي (العاني , 2005 , 68 , 69) :

1- أغلبية المشاريع الصناعية موجهه لسد الطلب المحلي فهي صناعات معوضه للاستيرادات, فلا يصدر من هذه الصناعات إلا في حدود ضيقه .

2- المشاريع الصناعية في العراق تعتمد على الدعم والحماية لغرض مواجهة منافسة السلع الصناعية المستورده , وبالتالي لا يؤدي ذلك إلى تحسين المنتجات الصناعية التي تتسم بضعف قدرتها التنافسية دولياً. وان كان الحال تغير بعد عام 2003 , إلا إن ظروف بلدنا المعروفه لا تسمح في الوقت الحاضر بالتطور النوعي والكمي لمواجهة منافسة السلع الأجنبية المستوردة ، بسبب تدهور الطاقة الكهربائية والتي تعد عصب الصناعة والوضع الأمني المتردي في العراق ، كل ذلك لا يشجع المستثمر المحلي والأجنبي للاستثمار في العراق .

3- تعتمد أغلبية المشاريع الصناعية على استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية الخاصة بعملية الإنتاج , حيث تكون نسبة المستورد الأجنبي نحو 60% من مستلزمات الإنتاج ولجميع فروع الصناعة , دون الاهتمام بتطوير صناعة إنتاج المستلزمات الداخلة في عملية التصنيع .

4- لم يخضع أداء المنشات الصناعية العامة للتحليل استنادا إلى الأهداف الاقتصادية و طموحات التنمية التي أنشئت من اجلها , وعادة تدعم هذه المشاريع ماليا من قبل الدولة , وبالتالي عدم أمكانية تطور دراسات قويمة لهذه الصناعات .

5- تدار المنشآت الصناعية العامة من قبل الدولة وتشغيل الكوادر وانتقاء العناصر القيادية وقرارات الاستثمار والإنتاج والتسعير والتسويق , وبالتالي أمست هذه المنشآت تخشى الانفتاح و المنافسة

6- لم تتطلع المنشات الصناعية العامة إلى توظيف العلوم الإدارية المعاصرة لرفع مستوى أدائها .

7- منتجات الصناعة العراقية تعاني من النوعية المتدنية ولكلا القطاعين العام والخاص , ولم يتمكن جهاز التقييس والسيطرة النوعية من إجبار المنشات على تحسين نوعية منتجاتها .

8- إن الأوساط الموجهة للقطاع الصناعي الخاص لم تبادر لتشجيع التوسع في شركات الأموال المساهمة المحدودة وغير المحدودة , وهذا الاتجاه هو السبيل الوحيد لقيام منشآت صناعية كبرى للقطاع الخاص.

ثانيا : تحليل تطور بعض المؤشرات الاقتصادية على مستوى الفروع الصناعية .

يمكن دراسة تطور الفروع الصناعية من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية التالية :

1- عدد المنشات : يلاحظ من الملحق (1) والذي يبين بعض المؤشرات الاقتصادية لعام 2000 ، كانت المجموعة الأولى من ناحية عدد المنشآت هي صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ، المواد الغذائية ، الكيمياويات ومنتجات النفط والبلاستك ، الملابس الجاهزة ، المنسوجات ، وكانت نسبة عدد منشات صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية وصناعة المواد الغذائية تشكل 69% من مجموع عدد المنشات والبالغ 640 منشاة ، وتشكل هذه المجموعة ما نسبته 85% تقريبا من مجموع عدد المنشات الكبيرة .

أما المجموعة الثانية فقد شكلت حوالي 12% من مجموع عدد المنشات والمتكونة من صناعة (الورق والمنتجات الورقية ، المشروبات الغازيه والكحولية ، المكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية ، المنتجات المعدنية المصنعة عدا المكائن والمعدات ، الخشب ومنتجات الخشب والأثاث ، والأحذية) .

أما المجموعة الثالثة فقد شكلت حوالي 1.5% من مجموع العدد الكلي للمنشات وهذه المجموعة هي صناعة (صناعة وتصليح وسائط النقل ، المكائن عدا الكهربائية ، الصناعات المعدنية الفلزية الأساسية ، الجلود ومنتجاتها ، تنقيح التبغ وصناعة السجائر ، التعدين والاستخراج عدا استخراج النفط) ، ويلاحظ من ذلك إن الصناعات المعدنية الفلزية الأساسية فيها منشاة واحدة فقط ، وتعد هذه الصناعة من الصناعات الرائدة في البلدان المتطورة اقتصاديا ، ينبغي على أصحاب القرار تطوير وتوسيع هذه الصناعة .

2- عدد العاملين : فعند استقراء هذا المؤشر يتبين أن المجموعة الأولى هي صناعة (الكيمياويات ، منتجات الخامات التعدينية ، المنسوجات ، المواد الغذائية ، المكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية) ، فقد بلغ عدد العاملين فيها 89057 عامل ، وشكلت حوالي 74% من مجموع عدد العاملين في الصناعات الكبيرة والبالغ 119835 عامل ، شكلت صناعة الكيمياويات لوحدها حوالي 26% من العدد الكلي للعاملين ، تليها منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية بلغت 17% من مجموع عدد العاملين .

أما المجموعة الثانية فهي صناعة وتصليح وسائط النقل ، الورق والمنتجات الورقية ، الملابس الجاهزة ، الصناعات المعدنية الأساسية ، المشروبات الغازية والكحولية ، والأحذية ، فقد شكلت 22% تقريبا من المجموع الكلي للعاملين ، كان مجموع الأيدي العاملة فيها 26519 عامل ، أما المجوعة الثالثة هي صناعة (تنقيح التبغ ، التعدين والاستخراج ، الخشب ، المنتجات المعدنية المصنعة ، الجلود ، المكائن عدا الكهربائية) ، كان عدد العمال في هذه الصناعات 6911 عامل وتشكل حولي 6% من مجموع عدد العاملين ، وبذلك تشكل الصناعات الستة الأخيرة نسبة واطئة من عدد العمال المشتغلين فيها .

وعند مقارنة مؤشر عدد العمال والمنشات بعام 2004 ، يتبين من الملحق (2) أن عدد المنشات قد انخفض بمقدار 151 منشاة لجميع الصناعات وأصبح عددها 489 منشاة ، وقد يعزى ذلك إلى عمليات النهب والتخريب عام 2003 أبان الاحتلال الأمريكي ، إضافة إلى عجز هذه المنشات عن تشغيل خطوطها الإنتاجية لعدم إمكانيتها منافسة أسعار المنتجات المستوردة التي أغرقت أسواقنا المحلية بعد عام 2003 ، فقد وجدت الصناعة العراقية نفسها بعد الاحتلال أمام كم هائل من السلع القادمة من الخارج تتمتع بميزات تنافسية أقوى من السلع المحلية ، الأمر الذي أدى إلى تهميش وتعطيل الكثير من الصناعات المحلية ، فقد انخفض عدد منشات صناعة المواد الغذائية من 179 إلى 154 منشاة ، كما انخفض عدد منشات المشروبات الغازية والكحولية من 23 إلى 20 منشاة ، كما انخفض عدد منشات صناعة المنسوجات من 37 إلى 23 منشاة ، أما الملابس الجاهزة انخفضت لتصبح 4 منشات ، ثم جاءت صناعة الورق لتنخفض بمقدار 10 منشات لتصبح 18 منشاة ، والانخفاض الكبير الذي حدث في صناعة الكيمياويات كان بمقدار 29 منشاة لتصبح 42 ، كذلك صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية انخفضت بمقدار 19 منشاة لتصبح 198 ، لهاتين الصناعتين دور فاعل في الصناعات الكبيرة ولجميع المؤشرات الاقتصادية ، أما صناعة التعدين والاستخراج (عدا استخراج النفط) ازدادت منشاتها بواقع منشأتين

أما عدد العاملين في عام 2004 فقد تزايد بشكل مضطرد في جميع الصناعات بالرغم من انخفاض عدد المنشات فقد بلغ 142534 عامل ، ويعزى ذلك إلى زيادة الأجور عام 2004 ، علاوة على ذلك توقع العاملين زيادتها مستقبلاً بعد أن كانت لا تكفي لسد رمق العامل في وقبل عام 2003 ، هذا التوقع دفع العاملين إلى الالتحاق بالمنشات الصناعية ومؤسسات الدولة ، وكانت نسبة التطور 19% تقريبا وبمعدل نمو مركب* 4.5% عما كانت عليه عام 2000 .

ومن الملحق (3) لعام 2008 يتبين بان هناك تغيرات مهمة بعدد المنشات ، فقد انخفض عدد منشات صناعة الكيمياويات بمقدار 13 منشاة لتصبح 29 ، وبنسبة تطور سالب 69% ، أما عدد منشات منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية فقد ازدادت لتصبح 259 منشاة ، وهذا العدد هو اكبر من عام 2000 ، وبذلك حصل تطور مهم لهذه الصناعة في عدد منشاتها بلغ 31% تقريباً والتي تعد من الصناعات الرائدة ، كما انخفض عدد منشات المواد الغذائية ليصبح 141 منشاة ، وبواقع انخفاض 13 منشاة عن عام 2004 كذلك المشروبات الغازية انخفضت إلى 11 منشاة بواقع 9 منشات عن عام 2004 ، أما صناعة تنقيح التبغ فقد توقفت عن العمل في عام 2008 ، كما انخفض عدد منشات المنسوجات بواقع 16 منشاة ليصبح 7 ، كما ازداد عدد منشات صناعة المكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية ليصبح 8 منشاة .

3- قيمة مستلزمات الإنتاج : فكانت أعلى قيمة هي لصناعة المواد الغذائية ، والكيمياويات تليها صناعة تنقيح التبغ والمنسوجات ، كما كانت أدنى قيمة هي لصناعة الخشب ، والمنتجات المعدنية ، والتعدين والاستخراج ، وعند الانتقال إلى الملحق (2) يتبين بان صناعة الكيمياويات تبوأت المرتبة الأولى في استخدامها لقيمة مستلزمات الإنتاج تليها صناعة منتجات الخامات

---

* **نسبة التطور = [(سنة المقارنة – سنة الأساس) ÷ سنة الأساس]× 100 ، أما نسبة النمو المركب تم احتسابها بموجب المعادلة التالية : حيث xt = سنة المقارنة**

x0= سنة الأساس

$$\left(\sqrt[n]{\frac{xt}{x0}} - 1\right) \times 100$$

التعدينية ،أما صناعة المواد الغذائية تراجعت إلى المرتبة الثالثة ، والمشروبات الغازية والكحولية في المرتبة الرابعة ، في حين كانت أدنى قيمة هي في صناعة الجلود ، والمنتجات المعدنية المصنعة ، والخشب ، والتعدين والاستخراج ، وفي عام 2008 بقيت صناعة الكيمياويات ، ومنتجات الخامات التعدينية تستخدم أكثر قيمة لهذه المستلزمات من الصناعات الأخرى ، تليها صناعة المواد الغذائية ، والمشروبات الغازية والكحولية ، والمكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية ، أما أدنى قيمة فكانت لصناعة الملابس الجاهزة ، والخشب والأحذية ، وقد يعود السبب إلى استخدام قيمة عالية من مستلزمات الإنتاج لبعض الفروع الصناعية إلى الطلب العالي لمنتجاتها وللارتفاع عدد منشاتها كصناعة المواد الغذائية وبالعكس بالنسبة للفروع الصناعية الأخرى التي تميزت باستخدام قيمة قليلة لمستلزمات إنتاجها .

4- الأجور والمزايا فقد ازدادت هي الأخرى بشكل مضطرد ولجميع الفروع الصناعية ، تشكل الصناعات الكيمياوية ومنتجات الخامات التعدينية غير المعدنية مانسبته 53% من المجموع الكلي للأجور، تليها في ذلك صناعة المواد الغذائية والمنسوجات ، وبذلك تشكل هذه الصناعات الأربعة ما نسبته 65% من مجموع الأجور الكلية ، وقد يعزى السبب في ارتفاع الأجور والرواتب في هذه الصناعات إلى ارتفاع عدد العمال للطلب المتزايد على منتجاتها ، وطبيعة العمل فيها الذي من شأنه يتطلب أجور مرتفعة نسبيا مقارنة بالصناعات الأخرى .

5- مساهمة الفروع الصناعية في الإنتاج الكلي والنمو المركب لها :

سيتم التطرق في هذا المحور إلى مساهمة كل فرع من الفروع الصناعية في الإنتاج الكلي والنمو المركب لها ، فمن الملحق (4) يتبين بان صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية احتلت الصدارة في مساهمتها لتكوين الناتج الكلي في الصناعات الكبيرة في عام 2000 ، فقد بلغت النسبة 39% تقريباً ، تليها صناعة الكيمياويات بلغت 20.4 ، ثم صناعة المواد الغذائية إذ بلغت 11% ، أما أدنى نسبة فكانت لصناعة الجلود ومنتجاتها بلغت 0.002% تليها صناعة المكائن عدا الكهربائية التي بلغت 0.007% ثم صناعة المنتجات المعدنية بلغت 1% .

أما في عام 2004 فقد بقيت صناعة الخامات التعدينية غير المعدنية والكيمياويات والمواد الغذائية تساهم بأعلى نسبة لها بلغت على التوالي 37.5% و 30.3% و 11.4% ، تليها صناعة المشروبات الغازية والمكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية بلغت على التوالي 6.4% و 4.3% ، أما في عام 2004 فقد ظلت صناعة الخامات التعدينية غير المعدنية والكيمياويات والمواد الغذائية تساهم بأعلى نسبة لها بلغت على التوالي 37.5% و 30.3% و 11.4% ، تليها صناعة المشروبات الغازية والمكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية بلغت على التوالي 6.4% و 4.3% ، وكانت أدنى نسبة لصناعة الجلود وصناعة تصليح وسائط النقل ، والمنتجات المعدنية المصنعة عدا المكائن والمعدات بلغت على التوالي 0.003% و 0.02% و 0.07% وهي نسب تكاد تكون معدومة ، وبذلك يمكن تجاهل مساهمتها في الإنتاج الكلي .

وفي عام 2008 حافظت على الصدارة كل من صناعة الكيمياويات ومنتجات الخامات التعدينية غير المعدنية والمواد الغذائية بلغت مساهمتها على التوالي 46.2% و 31.4% و 7.3% ، وكانت أدنى مساهمة للصناعات المعدنية الأساسية والخشب والمكائن عدا الكهربائية والتعدين والاستخراج (عدا استخراج النفط) بلغت على التوالي 0.01% و 0.12% و0.7% و 0.7% .

وعند استقراء الملحق (4) فيما يخص معدل النمو السنوي المركب للمدة 2000 – 2004 فقد حققت صناعة المكائن عدا الكهربائية وتنقيح التبغ والتعدين والاستخراج أعلى معدلات النمو المركب بلغت على التوالي 299% و 57% و 48% ، في حين حققت صناعة الملابس الجاهزة ، والمنتجات المعدنية ، والمكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية ، وصناعة تصليح وسائط النقل ، والمواد الغذائية نمو مركباً سالباً ، ربما يرجع السبب إلى ما آل إليه وضع الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال وما رافق ذلك من عمليات سلب وتخريب لمؤسسات الدولة

أما المدة 2004 – 2008 حصل فيها تحسن لمعدلات النمو لأغلب الفروع الصناعية إلا بعض منها كصناعة المكائن عدا الكهربائية ، تراجع معدل النمو فيها إلى 3% بعد أن كان 299% في المدة الأولى ، حصلت صناعة المنتجات المعدنية عدا المكائن والمعدات ، وصناعة تصليح وسائط النقل ، والمشروبات الغازية والكحولية على أعلى معدلات نمو مركب بلغ على التوالي 226% و 46% و 34% ، وأصبح معدل النمو لجميع الصناعات موجب باستثناء صناعة الملابس الجاهزة ، اذ بلغ معدل نموها سالب 17%

كما كان النمو المركب للمدة 2000 – 2008 ، وهي المدة الأهم لأنها تمثل ثماني سنوات ، بلغ أعلى معدل نمو فيها لصناعة المكائن (عدا الكهربائية) ، وصناعة المنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات) ، والتعدين والاستخراج (عدا استخراج النفط) ، والمشروبات

الغازية وعلى التوالي 102% و 47% و 25% و 24% ، في حين حققت كل من صناعة المنسوجات ، والملابس الجاهزة ، والأحذية ، والصناعات المعدنية الأساسية (الفلزات) معدلات نمو سالبة بلغت على التوالي 4% و 20% و 2% و 21% ، أما النمو المركب لإنتاج الصناعات الكبيرة فقد كان للفترات الثلاثة المذكورة وعلى التوالي سالب 0.8% و 32% و14% .

6- تحليل مؤشر القيمة المضافة :

من المعايير الرئيسة التي تستخدم في تقييم المشاريع الصناعية هي القيمة المضافة ، وتستخدم لتبيان ما تضيفه العملية الإنتاجية على المواد الأولية والسلع الوسيطة بما يجعل لها قيمة وقدرة على اكبر إشباع ، في هذا المحور سيتم تحليل القيمة المضافة ونسبة مساهمة الفروع الصناعية فيها إضافة إلى معدل النمو السنوي المركب لهذه الصناعات ، من خلال استقراء الملحق (1) يتضح بان أغلبية الفروع الصناعية حققت زيادات في القيمة المضافة بلغ مجموعها 235958154 ألف دينار لعام 2000 ، باستثناء صناعة تنقيح التبغ كانت سالبة لعامي 2000 و 2004 رغم استخدامها نسبة عالية من قيمة مستلزمات الإنتاج ، كما حققت قيمة سالبة كل من صناعة المنسوجات والخشب لعام 2004 ، وكانت أعلى قيمة مضافة حققتها كل من صناعة الكيمياويات ، ومنتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ، والمكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية بلغت نسبة مساهمتها على التوالي 43% و 28.6% و 13% لعام 2000 ، تليها صناعة الملابس الجاهزة والمواد الغذائية ، أما أدنى قيمة مضافة حققتها كل من صناعة الجلود والمكائن (عدا الكهربائية) ، والمنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات) ، حيث بلغت نسبة مساهمتها على التوالي 0.003% و 0.01% و 0.02% ، وهي نسبة تكاد تكون معدومة .

ثم ازدادت القيمة المضافة لجميع فروع الصناعات الكبيرة لعام 2004 ، فمن الملحق (2) يتبين بان القيمة المضافة بلغت 406323130 ألف دينار ، وكانت أعلى قيمة مضافة لصناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية ، والكيمياويات ، والمواد الغذائية ، بلغت نسبة مساهمتها في خلق القيمة المضافة عل التوالي 48% و 31% و 5.5% ، كما تفوقت صناعة الخامات على الصناعة الكيمياوية بفارق كبير ، وازدادت القيمة المضافة لصناعة المواد الغذائية عما كانت عليه عام 2000 ، وكانت أدنى قيمة مضافة - باستثناء القيم السالبة – لصناعة المنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات) ، والجلود ، والمكائن (عدا الكهربائية) ، بلغت نسبة مساهمتها على التوالي 0.01% و 0.05% و 0.1% ، وهي نسب ضئيلة لا يشار إليها .

أما في عام 2008 فمن الملحق (3) يتبين بان جميع الصناعات حققت قيم مضافة موجبة وازدادت مجموع قيم الفروع الصناعية لتصبح 1482657171 ألف دينار في هذه السنة ، كانت أعلى قيمة مضافة هي لصناعة الكيمياويات ، ومنتجات الخامات ، والمواد الغذائية ، حيث بلغت نسبة مساهمتها على التوالي 53.5% و 29% و 6% ، تليها صناعة الورق ، والمشروبات الغازية والكحولية ، كانت أدنى قيمة مضافة هي لصناعة الملابس الجاهزة ، والمكائن (عدا الكهربائية) ، والصناعات المعدنية الأساسية (الفلزات) ، والأحذية ، وصناعة تصليح وسائط النقل ، حيث كانت نسبة مساهمتها على التوالي 0.01% و 0.6% و 0.08% و 0.2% و 0.3% ، وهي نسب لايمكن أخذها في الحسبان .

خلاصة تحليل هذا المؤشر يتبين لنا بأن الصناعة الكيمياوية ، ومنتجات الخامات التعدينية غير المعدنية كان لها دور فاعل في خلق قيمة الإنتاج والقيمة المضافة فقد كانت هاتان الصناعتان تشارك في خلق القيمة المضافة ما نسبته على التوالي 71.6% و 78% و 82.5% لسنوات البحث ، وهذه نسبة عالية تستدعي الاهتمام بهاتين الصناعتين وتنميتها ، أما الصناعات التي كانت مساهمتها متدنية لسنوات الدراسة هي الخشب ، والمنتجات المعدنية المصنعة ، والمكائن (عدا الكهربائية) ، والجلود ، والمنسوجات .

كما يلاحظ من الملحق (5) بان النمو السنوي المركب للفروع الصناعية متفاوت بين صناعة وأخرى ، فكان أعلى نمو مركب لعام 2000 – 2004 هو لصناعة المكائن (عدا الكهربائية) ، والتعدين والاستخراج ، ومنتجات الخامات ، والمواد الغذائية بلغت على التوالي 261% و 73% و 30% و 30% لعام 2000 ، في حين حققت نمواً سالباً كل من صناعة المنسوجات ، وتنقيح التبغ ، والملابس الجاهزة ، والأحذية ، والخشب ، والورق .

أما في المدة الثانية 2004 – 2008 فقد استعادت أغلبية الفروع الصناعية عافيتها ، باستثناء صناعة المنسوجات ، والملابس ، والأحذية ، والخشب ، فقد حققت معدلات نمو سالبة بلغت على التوالي 220% و 59% و 75% و 253% ، في حين كانت أعلى معدلات نمو هي لصناعة المنتجات المعدنية المصنعة ، والكيمياويات ، والمواد الغذائية ، ومنتجات الخامات ، بلغت على التوالي 321% و 57% و 41% و 22% .

وفيما يخص المدة الشاملة وهي الأهم 2000 – 2008 ، كان أعلى نمواً مركباً هو لصناعة المنتجات المعدنية المصنعة ، والمكائن (عدا الكهربائية) ، بلغت 109% لكل منهما ، تليها صناعة التعدين والاستخراج ، والكيمياويات ، ومنتجات الخامات ، والمشروبات الغازية والكحولية ، بلغت على التوالي 33% و 30% و 26% و 25% ، أما صناعة الملابس الجاهزة ، والأحذية فقد حققت معدلات نمو سالبة بلغت على التوالي 44% و 13% ، وخلاصة هذا التحليل إن جميع الفروع الصناعية حققت نمواً مركباً موجباً باستثناء صناعة الملابس والأحذية ، وبشكله العام اتجه النمو المركب نحو التحسن والاستقرار للمدة 2000 – 2008 وأصبح النمو موجبا لأغلبية الصناعات ، وقد يعود السبب إلى تحقيق قيمة مضافة ونمو مركب للصناعات المذكورة إلى السماح للقطاع العام والخاص لاستيراد المواد الأولية والمواد نصف المصنعة بعد عام 2003 ، والذي كان محظوراً قبل هذا العام بسبب الحصار الاقتصادي الجائر الذي كان مفروضاً على العراق ، إضافة إلى التحسن النسبي في الطاقة الكهربائية بعد عام 2003 مقارنة بقبل هذا العام أيضاً ، أما الصناعات التي لم تحقق قيم مضافة عالية ونمو مركب ، فقد يعزى ذلك إلى تقليص عدد منشاتها بسبب هجرة أصحابها خارج البلد بعد الاحتلال أو عدم إمكانية هذه الصناعات تامين المواد الأولية والسلع نصف المصنعة بانسيابية ولقلة الطلب على منتجاتها ، كل ذلك قد أدى إلى انخفاض كفاءتها الإنتاجية .

ثالثا: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية على مستوى إجمالي الصناعات الكبيرة :

يلاحظ من الملحق (1 ، 2 ، 3) بان عدد المنشآت قد تناقص بشكل ملحوظ ، فقد بلغ عددها 489 منشاة عام 2004 بعد أن كان 640 منشاة عام 2000 أي بواقع انخفاض 151 منشاة ولجميع الفروع الصناعية ، أما في عام 2008 فقد بلغ عدد المنشآت 488 وهنا لم تتغير النسبة إلا بمعدل منشاة واحدة عما كانت عليه عام 2004 ، ويرجع السبب إلى الانخفاض الكبير في عدد المنشآت الصناعية في عام 2004 كما ذكرنا سابقاً إلى ظروف الاحتلال عام 2003 وما رافقها من عمليات نهب وتخريب لمؤسسات الدولة وهجرة أصحاب رؤوس الأموال خارج العراق .

أما عدد العاملين فقد تزايد بشكل ملحوظ لعامي 2004 و 2008 ، فقد ارتفع من 119825 عامل لعام 2000 إلى 142534 عامل لعام 2004 ، وبزيادة مطلقة بلغت 22709 عامل ، وبنسبة تطور 19% تقريباً للمدة 2000 – 2004 ، أما في عام 2008 فقد ازداد عدد العاملين ليصبح 190247 وبزيادة مطلقة مقدارها 47713 عامل عما كانت عليه عام 2004 ، وبنسبة تطور 33% تقريباً للمدة 2004 – 2008 ، أما نسبة التطور لعام 2000 – 2008 بلغت 44% تقريباً ، **كما ازدادت الأجور والمزايا** لتصل 462415273 ألف دينار عام 2004 وبنسبة تطور 336% تقريباً ، ثم ازدادت عام 2008 بمقدار 901810646 ألف دينار عما كانت عليه عام 2004 وبنسبة تطور بلغت 195% و1185% للمدة 2004- 2008 و2000-2008 على التوالي، **أما قيمة الإنتاج** فقد تناقصت عام 2004 بمقدار 27339161 ألف دينار عما كانت عليه عام 2000 وبنسبة تطور سالبة بلغت 3% للمدة 2000 – 2004 ، ثم ارتفعت في عام 2008 لتكون 2636448829 ألف دينار وبزيادة مطلقة مقدارها 1765669178 ألف دينار عما كانت عليه عام 2004 ، وبنسبة تطور 202% و184% للمدة 2004 – 2008 و2000-2008 على التوالي ، والسبب في زيادة ونقصان المؤشرات المذكورة يعود لنفس الأسباب المذكورة في مؤشر القيمة المضافة

أما قيمة مستلزمات الإنتاج فقد انخفضت عام 2004 عما كانت عليه عام 2000 بمقدار 197704137 ألف دينار ، وبنسبة تطور سالبة بلغت حوالي 30% للمدة 2000 – 2004 ، وهذا سببه ظروف العراق في تلك الفترة التي أثرت على كميات الإنتاج وبدورها انعكست على مستلزمات الإنتاج المستخدمة ، وبعد إصلاح ما أمكن اصلاحه في هذه الصناعات ازدادت قيمة مستلزمات الإنتاج عام 2008 بمقدار 689335137 ألف دينار عما كان عليه عام 2004 ، وبنسبة تطور 148% للمدة 2004 – 2008 ، وبنسبة تطور 74% تقريباً للمدة 2000 – 2008

كما ازدادت القيمة المضافة عام 2004 بمقدار 170364976 ألف دينار عما كانت عليه عام 2000 وبنسبة تطور 72% تقريباً ، ثم ازدادت القيمة المضافة عام 2008 بمقدار 1076334041 ألف دينار وبنسبة تطور 265% تقريباً للمدة 2000 – 2004 ، أما المدة 2000 – 2008 فكانت نسبة التطور فيها 528% تقريباً ، من إجمالي هذه المؤشرات لعام 2000 يمكن معرفة إنتاجية العامل فقد بلغت 4795 ألف دينار ، ومتوسط الأجر للعامل 886 ألف دينار ، وإنتاجية العامل من القيمة المضافة 1969 ألف دينار، ولعام 2004 بلغت إنتاجية

العامل 6109 ألف دينار ، ومتوسط الأجر للعامل 3244 ألف دينار ، وإنتاجية العامل من القيمة المضافة 2851 ألف دينار، أما في عام 2008 بلغت إنتاجية العامل 13858 ألف دينار ، ومتوسط اجر العامل 7171 ألف دينار ، وإنتاجية العامل من القيمة المضافة 7793 ألف دينار ، وقد بلغت نسبة التطور لهذه المؤشرات الثلاثة وعلى التوالي 189% و709%و295% للمدة 2000-2008 ، يتبين بان هناك تطور كبير في هذه المؤشرات الثلاث لجميع سنوات الدراسة .

رابعا : الأهمية النسبية للصناعات الكبيرة في الصناعة العراقية :

إن معرفة ما تساهم به الصناعات الكبيرة في الصناعة العراقية من الضرورات الاقتصادية المهمة لمعرفة أهميتها وتطورها ، ومدى اعتماد قطاع الصناعة على هذه الصناعات من ناحية ارتباطاتها الأمامية والخلفية ، فمن خلال استقراء الأرقام الواردة في الجدول (1) يتبين بأن مساهمة الصناعات الكبيرة في القطاع الصناعي ولجميع المؤشرات عالية ، فقد بلغت نسبة مساهمة عدد العاملين 43% عام 2000 ارتفعت إلى 68% و 76% عام 2004 و 2000 على التوالي ، أما الأجور والمزايا فكانت الصناعات الكبيرة تشكل مانسبته 70% من مجموع أجور القطاع الصناعي لعام 2000 ثم ارتفعت نسبة مساهمتها في القطاع الصناعي لتصبح 87% و 88% لسنوات الدراسة وعلى التوالي ، إن ارتفاع مساهمة هذه الصناعات في عدد العمال والأجور لا يرجع إلى كونها تستوعب عدد كبير من العمال ، بل أيضا إلى تهافت العاملين على الانخراط في هذه الصناعات لتزايد الأجور وتفشي المحسوبية في التعيين في دوائر الدولة ، مما شكل ضغطا على القطاع العام الذي اضطره إلى استيعاب هذا العدد المتزايد من العمال ولامتصاص البطالة المتزايدة في العراق ، وهذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة في معظم مؤسسات الدولة العراقية ، كما كانت نسبة مساهمة الصناعات الكبيرة في قيمة إنتاج القطاع الصناعي عالية بلغت 64% عام 2000 ، ثم انخفضت عام 2004 لتصبح نسبتها 51% ، ويرجع سبب الانخفاض هذا إلى توقف بعض الصناعات الكبيرة عن الإنتاج بسبب عمليات السلب والتخريب التي طالت معظم المؤسسات الاقتصادية في الدولة ، وبعد استقرار الوضع وأعمار بعض ما تم تخريبه لهذه الصناعات ، ارتفعت نسبة مساهمتها إلى 69% تقريباً عام 2007 ، وهنا تساهم الصناعات الكبيرة حوالي بثلثي قيمة إنتاج القطاع الصناعي ، وهذا بدوره انعكس على قيمة مستلزمات الإنتاج التي تستخدمها هذه الصناعة ، فكانت نسبة مساهمتها في هذه القيمة بالنسبة إلى القطاع الصناعي وعلى التوالي لسنوات البحث 73.6% و 46.5% و 63% ، أما القيمة المضافة فهي الأخرى كانت من المؤشرات المهمة التي تساهم بها الصناعات الكبيرة فقد بلغت وعلى التوالي 47.5% و 57% و 73.7% ، وبالتالي فان هذه الصناعات لها الباع الطويل في خلق قيمة الإنتاج والقيمة المضافة في القطاع الصناعي إضافة إلى استيعاب ثلاثة أرباع عدد العاملين في القطاع الصناعي

جدول (1) مؤشرات القطاع الصناعي والصناعات الكبيرة في العراق للسنوات 2000 ، 2004 ، 2007
(ألف دينار)

ت	المؤشرات	2000	2000	2004	2004	2007	2007
1	عدد المنشات	77963	640	18180	489	13886	423
2	عدد العاملين	286719	124625	208540	142534	227235	172439
3	الاجور والمزايا	151284683	106132292	532712916	462415273	833189477	734024283
4	قيمه الإنتاج	139486832	89811881 2	171042829 6	870779651	264729173	181638179
5	قيمه مستلزمات الإنتاج	898829274	662160658	995100993	464456521	130723288	828597831
6	القيمه المضافة *	496039048	235958154	715327303	406323130	134005985	987784048

المصدر:من إعداد الباحث بموجب البيانات المتوفرة عن الصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة المنشورة في المجاميع الإحصائية للسنوات 2005،2002 ،2008– 2009 الصناعة في العراق الصناعات الكبيرة في العراق

المبحث الثالث : بنية الصناعات الكبيرة في القطاع العام والخاص :

عند استقراء بعض المؤشرات الاقتصادية في كلا القطاعيين يمكن معرفة التوجه الاقتصادي للبلد كونه اقتصاد رأسمالي يديره القطاع الخاص أم اقتصاد تقوده وتسيطر عليه الدولة بقطاعها العام ، كما يمكن من خلال بعض المؤشرات معرفة دور مساهمة كل من القطاع الخاص والعام ، لذا سيتم التطرق عن بعض المؤشرات الاقتصادية في هذين القطاعين لمعرفة ذلك والتحقق من فرضية البحث التي أشارت في جزء منها إلى إن القطاع العام في الصناعات الكبيرة هو المسيطر والسائد على مستوى قيمة الإنتاج والقيمة المضافة وبقية المؤشرات المستخدمة .

أولاً : القطاع العام :

يقصد بالقطاع العام (جميع المؤسسات التي تمتلكها الدولة والتي يمكن تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص ، فهو يمثل جميع ما تملكه الدولة المركزية والسلطات المحلية من مؤسسات اقتصادية تعمل على أسس تجارية فضلا عن الثروات الطبيعية والمرافق العامة والبنى الإرتكازية) (المشهداني، 2006 ،51) ، فهو يتضمن المؤسسات والهياكل الصناعية والتجارية والزراعية كافة إضافة إلى البنوك وشركات التامين والقطاعات الخدمية من مشاريع الماء والكهرباء ، وقد تميز القطاع العام في العراق بتخلف تقني وضعف في الموارد البشرية وفي الوفورات الخارجية وبشكل خاص في القطاع الصناعي ، (العلي ، يونس ، 2003 ، 71) ، أن ضعف هياكل البنى الأساسيه للاقتصاد العراقي وضعف إمكانات القطاع الخاص أدى إلى وجود المؤسسات العامة لحل المشكلات المربكة والإسراع بتحقيق النمو الاقتصادي ، وهذا أدى إلى توسيع دور الدولة وسيطرتها بصورة مركزية على كافة نشاطات الاقتصاد الوطني (الطائي ، 2005 ، 111) , لذا تميز هذا القطاع - وخاصة قطاع الصناعات الكبيرة – بتدهور هياكله الإنتاجية في عام 2004 بسبب وضع الدولة المعروف بعد عام 2003 ،

وكما يتضح من الملحق (6) يتبين بان عدد منشات القطاع العام كانت على التوالي 102 و 73 و 84 منشاة لسنوات الدراسة على التوالي ، وإن هناك تناقص واضح في عدد المنشات مقارنة بعام 2000 ، فقد انخفض عدد المنشات بمقدار 18 منشاة عما كان عليه عام 2000 ، وبنسبة انخفاض 18% تقريباً للفترة 2000 – 2008 ، وعلى نقيض ذلك ارتفع عدد العاملين من 95224 عام 2000 إلى 111310 عامل عام 2004 ، ثم إلى 167675 عامل عام 2008 ، وبنسبة تطور 76% للمدة 2000 – 2008 ، هناك أيضا ارتفاع كبير في الأجور ، أصبح متوسط اجر العامل في القطاع العام للأعوام الثلاثة على التوالي 950 و 3582 و 7589 ، أما قيمة الإنتاج هي الأخرى ارتفعت بشكل مضطرد عما كانت عليه عام 2000 ، بلغت 1918778431 ألف دينار عام 2008 ، وبذلك ارتفعت قيمة الإنتاج بنسبة 26% و228% و314% وعلى التوالي لسنوات البحث

أما على مستوى الفروع الصناعية للقطاع العام ، فقد كانت منشات صناعة منتجات الخامات التعدينية ، والكيمياوية تشكل 64% من مجموع المنشات لعام 2000 ، تليها منشات صناعة الورق والمواد الغذائية ، وفي ما يخص قيمة الإنتاج كانت هاتان الصناعتين تشكل أيضا النسبة الكبرى من قيمة الإنتاج بلغت 50% تقريبا ، تليها صناعة المنسوجات والتبغ والمواد الغذائية ، أما فيما يخص المنشات لعام 2004 فقد انخفض إلى 73 منشاة لأسباب تم ذكرها سابقا كظروف الاحتلال وما رافقها ...، إن الصناعات المهيمنة على الإنتاج هي صناعة منتجات الخامات والكيمياويات ، بلغت نسبة مساهمتها 82% تقريبا من قيمة الإنتاج الكلي ، تليها صناعة المكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية ، والمواد الغذائية ، والمنسوجات ، كما بلغت مساهمة الصناعات الكيمياوية ومنتجات الخامات 58% من قيمة الإنتاج عام 2008 ، تليها صناعة المكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية ، والمواد الغذائية ، أما عدد المنشات في هذا العام ارتفع إلى 84 منشاة ، يلاحظ هناك انخفاض في عدد منشات صناعة الخامات بمقدار 3 منشاة على الرغم من كون هذه الصناعة من الصناعات الرائدة ، بينما حصلت زيادة في عدد منشات الصناعة الكيمياوية بمقدار 4 منشاة عما كانت عليه عام 2004 ، ومن خلال معطيات الملحق (6) بلغت إنتاجية العامل لسنوات الدراسة وعلى التوالي 4862 و 5246 و 11443 ألف دينار ، كما بلغ متوسط اجر العامل على التوالي 940 و 3582 و 7589 ألف دينار .

ثانياً : القطاع الخاص :

يلعب هذا القطاع دورا مهماً في التنمية الاقتصادية وخاصة في الاقتصاديات ذات النهج الرأسمالي بسبب الحيز الكبير الذي يشغله هذا القطاع في النشاط الاقتصادي ، وقد لعب هذا القطاع دوراً اقتصادياً مهماً في العراق منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى عام1964 عندما تعرضت شركاته الى التأميم وتهميشه واقتصاره على الصناعات الصغيرة ، ومنذ ذالك التاريخ بقي هذا القطاع يعاني من ضعف قدراته الإنتاجية والمالية ، فكانت أكثر من 60% من العدد

الإجمالي للصناعات الصغيرة عبارة عن وحدات ومشاغل للإنتاج الحرفي (اليساري ، 2005 ، 199 ، 200) .

أن إستراتيجية التنمية الوطنية 2005 -2007 كان احد أهدافها الأساسية هو إعطاء دور للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية المقبلة ، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إعادة هيكلية الاقتصاد الوطني على أساس آليات السوق بما يسمح للقطاع الخاص بقيادة عملية التنمية والتوجه نحو الخصخصة ، غير إن تجربة السنوات القليلة الماضية أثبتت إن هذا التوجه يفتقر إلى الأسس الموضوعية لتحقيق هذا الهدف في ظل دمار البنية الإنتاجية واستمرار تدهور الوضع الأمني وعدم جدية الجهات المسؤولة (ألبدري ، 2010 ، 140) .

ومن المفيد قبل تحليل الملحق (7) أعطاء فكرة عن خصائص القطاع الخاص في العراق لإمكانية عقد مقارنة بينه وبين القطاع العام لهذه الصناعات بشكل أكثر وضوحاً ، ومن هذه الخصائص (الراوي 2005 ، 101) :

1- القطاع الخاص في العراق يتوسع أفقيا .

2- إن هذا القطاع ضعيف من الناحية التنظيمية والتمويلية ، فلا تشكل ممتلكاته إلا نسبة قليلة من الثروة القومية .

3- هجرة أصحاب رؤوس الأموال المستثمرين في هذا القطاع إلى الخارج .

4- تحول بعض العاملين في هذا القطاع وخاصة بعد عام 2003 إلى القطاع التجاري والخدمي لتحقيق أرباح سريعة .

فمن الملحق (7) يتبين بان عدد منشات القطاع الخاص لسنوات الدراسة على التوالي 483 ، 403 ، 392 منشأة وان الانخفاض في عدد المنشات يعزى إلى احتلال العراق عام 2003 وعمليات السلب والنهب التي رافقت هذا الاحتلال ، إضافة إلى إغراق الأسواق المحلية بالبضاعة الأجنبية الرخيصة وذات المواصفات التي تفوق مواصفات البضاعة المحلية ، أدى ذلك إلى عدم امكانية منافسة السلع المنتجة محليا للسلع الأجنبية ، كما كان لهجرة بعض رؤوس الأموال إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أكثر أمنا من العراق وما إلى غير ذلك من الأسباب التي استجدت بعد الاحتلال كلها أدت إلى تقليص عدد هذه المنشات ، على عكس ذلك فإن عدد العاملين كان في تزايد مستمر لعام 2004 – 2008 فقد بلغت نسبة التطور 15% .

أصبح متوسط اجر العامل في القطاع الخاص لسنوات الدراسة على التوالي 422 و 1170 و 3483 ألف دينار ، كما يلاحظ قيمة الإنتاج كانت 355770488 ألف دينار عام 2000 أصبحت على التوالي 213143398 و 616179577 ألف دينار ، يتبين بان هناك انخفاض بقيمة الإنتاج عام 2004 بلغت 142627090 ألف دينار عما كانت عليه عام 2000 ، أما نسبة تطور قيمة الإنتاج و الأجور و العمال للمدة 2000 – 2008 بلغت على التوالي 73% و 854% و 15.5% .

أما على مستوى الفروع الصناعية فقد كانت نسبة عدد المنشات في صناعة المواد الغذائية ، ومنتجات الخامات التعدينية والكيمياويات تشكل 80% تقريباً من المجموع الكلي للمنشات ، تليها منشات المشروبات الغازية والكحولية ، والورق كما كانت النسبة الكبرى من قيمة الإنتاج تأتي من صناعة منتجات الخامات التعدينية والمواد الغذائية بلغت 92% من قيمة الإنتاج الكلي ، أما بقية الصناعات الأخرى كان نصيبها 8% من قيمة الإنتاج الكلي ، وفي عام 2004 كانت منشات صناعة منتجات الخامات والمواد الغذائية والكيمياويات تشكل 85% من المجموع الكلي ، تليها منشات صناعة المشروبات الغازية والكحولية والمنسوجات ، يلاحظ إن عدد منشات المنسوجات والورق تناقص في عام 2004 ليصبح 10 منشاة ، كانت نسبة مساهمة صناعة منتجات الخامات والمواد الغذائية في قيمة الإنتاج الكلي 75% ، وفي عام 2008 يلاحظ عدد منشات منتجات الخامات ارتفع إلى 228 بعد أن كان 166 منشاة عام 2004 ، في حين انخفض عدد منشات المواد الغذائية ليصبح 132 بدل 150 منشاة عام 2004 ، لكن ظلت هاتان الصناعتين تتصدر قيمة الإنتاج فقد بلغت نسبة مساهمتها 63% تليها صناعة المشروبات الغازية والكحولية في ذلك ، أما مؤشر إنتاجية العامل لسنوات البحث فقد كانت على التوالي 21180 و 8110 و 31755 ومتوسط الأجر على التوالي 421 و 1170 و 3483

ثالثاً : مقارنة بنية القطاع العام والخاص :

من التحليل أعلاه للقطاعين العام والخاص يمكن معرفة القطاع الأكثر كفاءة من خلال المؤشرات المدروسة ، تبين بان عدد المنشات في القطاع الخاص للصناعات الكبيرة هي اضعاف عدد المنشات في القطاع العام ولجميع سنوات البحث ، أما عدد العاملين فقد كانت الحالة معكوسة فقد تفوق القطاع العام على القطاع الخاص بشكل كبير وواضح ، أما كمية الأجور فهي مرتبطة بعدد العمال لذلك كانت اقل في القطاع الخاص لكون عدد العمال في هذا

القطاع اقل منه في القطاع العام ، كما تفوق القطاع العام على القطاع الخاص بشكل جلي ولجميع السنوات في قيمة الإنتاج ، أما إنتاجية العامل فقد تفوق القطاع الخاص على القطاع العام لجميع سنوات البحث ، في حين تفوق القطاع العام على القطاع الخاص بمتوسط اجر العامل .

أما المقارنة على مستوى الفروع الصناعية فقد تبين بان القطاع العام يتفوق بصناعة منتجات الخامات التعدينية والكيمياوية على مثيلاتها في القطاع الخاص باستثناء سنة 2000 ، ثم تأتي صناعة المواد الغذائية في المرتبة الثانية في القطاع الخاص وهي تفوق مثيلتها في القطاع العام من ناحية قيمة الإنتاج ولجميع سنوات الدراسة ، كما يهيمن القطاع الخاص على صناعة المشروبات الغازية والكحولية فلا وجود لمثل هذه الصناعة في القطاع العام ، أما صناعة تنقيح التبغ ففي عام 2008 لم يظهر وجود لهذه الصناعة في القطاعيين ، وبذلك لا يتفوق القطاع الخاص على القطاع العام إلا بصناعة المواد الغذائية والمشروبات الغازية والكحولية رغم تفوق القطاع الخاص بعدد منشأته على القطاع العام ، وهذا يتناقض مع توجه الدولة والصيحات التي تنادي بالإصلاح الاقتصادي بخصخصة اقتصاد البلد وجعل القطاع الخاص هو القطاع القائد والمهيمن ، وهذا يتبين من تدني نسبة إنتاج القطاع الخاص بالنسبة إلى إنتاج القطاع العام ، حيث يشكل إنتاج القطاع الخاص ما نسبته 76.8% و 36% و 32% من قيمة إنتاج القطاع العام لسنوات الدراسة وعلى التوالي .

الإستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات : توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات من خلال دراسة المؤشرات المذكورة والتي تخص الصناعات الكبيرة في العراق من أهمها :

1- تتسم الفروع الصناعية بوجود اختلال هيكلي على مستوى المؤشرات الاقتصادية المدروسة من خلال ملاحظة وجود عدد كبير من المنشآت والعمال والأجور والمزايا وقيمة الإنتاج لبعض الصناعات مثل صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية والمواد الغذائية وافتقار بعض الصناعات الأخرى لمثل هذه المؤشرات كصناعة الأحذية والجلود والملابس الجاهزة والصناعات المعدنية الأساسية .

2- الصناعات الكبيرة في العراق تعتمد على الدعم والحماية،وأغلبية المشاريع تعتمد على استيراد المستلزمات السلعية والمواد الأولية ، حيث تشكل نسبة المستورد الأجنبي حوالي 60% ولجميع فروع الصناعة .

3- يلاحظ من تحليل المؤشرات الاقتصادية للصناعات الكبيرة بان هناك تطور ونمو لجميع المؤشرات المدروسة باستثناء عدد المنشآت الذي تقلص بشكل واضح بسبب هجرة أصحاب هذه المنشآت خارج العراق وغلق منشاتهم لما آل إليه الوضع الأمني في العراق وتردي الطاقة الكهربائية .

4- تطور إنتاجية العمل ومتوسط الأجر وإنتاجية القيمة المضافة في الصناعات الكبيرة ، فقد بلغت نسبة التطور لهذه المؤشرات وعلى التوالي 189% و 709% و 295% للمدة 2000-2008 .

5- تطور الصناعات الكبيرة من خلال تطور أهميتها النسبية في القطاع الصناعي ، فقد بلغت نسبة مساهمتها في قيمة الإنتاج الصناعي الكلي 64% لعام 2000 , ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 69% عام 2007 , وبذلك تساهم الصناعات الكبيرة بحوالي ثلثي قيمة إنتاج قطاع الصناعة ، كما كان هناك تطور في نسبة مساهمة الصناعات الكبيرة في القيمة المضافة فقد بلغت 47% و 57% و74% و على التوالي للسنوات المشار إليها وكما مبين في الملحق(6) ، أما على مستوى العمالة فقد بلغت نسبة مساهمة الصناعات الكبيرة في القطاع الصناعي42% و 68% و 76% وعلى التوالي لسنوات الدراسة .

6- تفوق الصناعات الكبيرة في القطاع العام على مثيلاتها في القطاع الخاص ولجميع المؤشرات ويتبين هذا في الملحق 7 و 8 ، وهذا يثبت ما الشق الثاني من فرضية البحث , فقد كانت نسبة مساهمة قيمة إنتاج القطاع الخاص إلى القطاع العام 77% و36% و 32%لسنوات البحث على التوالي .

7- تطور عدد العاملين في القطاع العام اكبر منه في القطاع الخاص ، فقد بلغ 76% في القطاع العام في حين بلغ 15% في القطاع الخاص للمدة 2000- 2008 ، أما قيمة الإنتاج و الأجور والمزايا فهي الأخرى كانت أكثر تطوراً في القطاع العام .

8- الصناعات الكبيرة في القطاع العام لها النسبة الكبرى في عملية الإنتاج والقيمة المضافة وبقية المؤشرات ، ويعني هذا عدم أمكانية القطاع الخاص قيادة عملية التنمية الاقتصادية على الرغم من الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد العراقي لجعل هذا القطاع هو المهيمن والسائد .

9- تتركز المؤشرات الاقتصادية بعدد قليل من الفروع الصناعية ، فقد كانت صناعة الخامات التعدينية غير المعدنية وصناعة الكيمياويات وصناعة المواد الغذائية لها الحصة الأكبر بعدد

المنشات والعمال وقيمة الإنتاج وبقية المؤشرات الأخرى ، أما الفروع الصناعية التي تتمثل بقيمة إنتاج وقيمة مضافة منخفضة فهي صناعة الجلود وصناعة الخشب وصناعة المكائن (عدا الكهربائية) .

10 – هيمنة ثلاث فروع صناعية على قيمة الإنتاج طيلة سنوات البحث , وهي صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية , والكيمياويات ومنتجات النفط والبلاستك , والمواد الغذائية , فقد بلغت نسبة مساهمة هذه الفروع في قيمة الإنتاج الكلي وعلى التوالي 39% و20.4% و11% لعام 2000 و37% و30.3% و 11.4% لعام 2004 و 31% و46.2% و 7.3% لعام 2008 , أما أدنى نسبة مساهمة في قيمة الإنتاج فكانت لصناعة الجلود وصناعة المكائن (عدا الكهربائية) ثم صناعة المنتجات المعدنية .

11- حققت معظم الفروع الصناعية معدل نمو سنوي مركب , فقد حققت صناعة المكائن عدا الكهربائية وصناعة تنقيح التبغ وصناعة التعدين والاستخراج عدا استخراج النفط أعلى معدل نمو سنوي مركب بلغ على التوالي 299% و 57% و48% للمدة 2000 – 2004 , أما معدل النمو السنوي المركب للمدة 2000 – 2008 فقد كانت أعلى المعدلات لصناعة المكائن (عدا الكهربائية) وصناعة المنتجات المعدنية المصنعة(عدا المكائن والمعدات) وصناعة التعدين و الاستخراج (عدا استخراج النفط) .

12- تساهم صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية والصناعات الكيمياوية لوحدها ما نسبته 71%و 78%و 82.5% من القيمة المضافة وعلى التوالي لسنوات البحث .

ثانيا: التوصيات :

1– إعادة النظر في المعايير المستخدمة في تحديد حجم الصناعات الكبيرة في العراق وذلك بزيادة الحدود الدنيا لهذه المعايير مثل عدد العاملين ورأس المال ، تماشياً مع التطور الاقتصادي لهذين المعيارين , وذلك لتوسيع القاعدة الصناعية ورفع إمكانياتها لحين قدرتها على منافسة السلع الأجنبية.

2– ضرورة قيام الدولة بدعم وحماية المشاريع الصناعية الكبيرة لجعلها قادرة على الوقوف أمام السلع الأجنبية المستوردة والتي تمتاز بقوة تنافسية عالية على مستوى الأسعار والنوعية , لحين إمكانية منتجاتنا الصناعية منافسة تلك السلع .

3– تهيئة وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية كاملة عن قطاع الصناعة بشكل عام والصناعات الكبيرة بشكل خاص لإمكانية تقديم الدراسات التطويرية عنها.

4- إقامة مراكز تطوير وتدريب للعاملين والكفاءات لزيادة الخبرة وتدريبهم على احدث الوسائل في إدارة وتشغيل وصيانة المنشات الصناعية ، والذي من شانه يزيد الكفاءة الإنتاجية ، والاهتمام بنقل وتطوير التكنولوجيا بما يُلائم الواقع الصناعي في بلدنا .

5- إعادة النظر ببنية وتركيب الصناعات الكبيرة باتجاه إنتاج السلع الإنتاجية والوسيطة لكونها تمثل الصناعات الأساسية التي تشكل قاعدة اقتصادية متينة تؤدي إلى زيادة الترابط والتكامل بين الفروع الصناعية المختلفة .

6- استحداث منشات صناعية كبيرة سواء في القطاع العام أو الخاص ذات نشاط استهلاكي أو إنتاجي بحيث تستخدم المواد الأولية والخامات المتوفرة في العراق لتدعيم القطاع الصناعي وتشغيل الأيدي العاملة كون الصناعة قادرة على استيعاب عدد اكبر من الأيدي العاملة من بقية القطاعات

7- تأهيل بعض المنشات الصناعية الكبيرة التي توقفت عن العمل بسبب الاحتلال عام 2003 وحسب الأولويات التي تعتمد على الجدوى والتأثير الاقتصادي وشدة الطلب على منتجاتها والقيمة المضافة .

8– وضع إستراتيجية أكثر فاعلية تتمثل بوضع خطط تنموية لهذا القطاع الحيوي وتوسيع هذه الصناعات عمودياً و أفقياً , ولاسيما العراق لدية القدرة على ذلك لامتلاكه الموارد والكفاءات العلمية والفنية التي تتطلبها هذه الإستراتيجية .

9- الاهتمام بالقطاع العام ودعمه فيما يخص الصناعات الكبيرة في العراق ، وتفعيل دور القطاع الخاص بما يجعله قادراً في المستقبل على قيادة القطاع الصناعي على مستوى جميع المؤشرات الاقتصادية المدروسة .

10- تهيئة المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر والمحلي بما يجعل أصحاب رؤوس الأموال يستثمرون في القطاع الصناعي .

ملحق (1) عدد المنشات والعمال والأجور و المزايا وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة لسنة 2000 بالأسعار الجارية

(ألف دينار)

ت	نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العمال	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة*
1	التعدين والاستخراج (عدا النفط)	1	1141	1302693	2852155	1555467	1296688.00
2	المواد الغذائية	179	13554	7516525	99505354	91494361	8010993.00
3	المشروبات الغازية والكحولية	23	3021	2236624	31476321	21247584	10228737.00
4	تنقيح التبغ وصناعة السجائر	1	2441	1182929	39024766	69049210	(30024444.0)*
5	المنسوجات	37	14428	9696590	43308944	37944646	5364298.00
6	الملابس الجاهزة	41	4764	2522980	26811341	10456417	16354924.00
7	الجلود ومنتجاتها (عدا الاحذيه)	2	27	5342	20060	13350	6710.00
8	الاحذيه	5	2652	1203587	12181281	6580149	5601132.00
9	الخشب ومنتجات الخشب والأثاث	11	533	349886	1920116	746790	1173326.00
10	الورق والمنتجات الورقية	28	5559	2942970	21147155	13902390	7244765.00
11	الكيمياويات ومنتجات النفط والبلاستك	71	30867	28849656	182918724	83076110	99842614.00
12	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	217	19881	25682540	349347522	281894577	67452945.00
13	الصناعات المعدنية الاساسيه (الفلزات)	1	4112	2742576	23256848	15490357	7766491.00
14	المنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات)	7	77	16575	1113383	1073629	39754.00
15	المكائن(عدا الكهربائيه)	1	40	31573	65628	40138	25490.00
16	المكائن والاجهزه والمعدات الكهربائيه	11	10327	14473613	5162936	21904173	29725187.00
17	صناعة وتصليح وسائط النقل	4	6411	5407206	11539854	5691310	5848544.00
المجموع		640	119835	106132292	898118812	662160658	235958154

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية 2002 .

*** تمثل الأرقام المحصورة بين قوسين قيم سالبة .**

تم احتساب القيمة المضافة بطرح مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج

ملحق (2) عدد المنشات والعمال والأجور و المزايا وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة لسنة 2004 بالأسعار الجارية

(ألف دينار)

ت	نوع الصناعة	عدد المنشآت	عدد العمال	الأجور والمزايا	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة*
1	التعدين والاستخراج (عدا النفط)	3	2554	9596815.00	13679894.00	2057409.00	11622485.0
2	المواد الغذائية	154	21527	3185498.00	99145971.00	76567519.0	22578452.0
3	المشروبات الغازية والكحولية	20	2799	12730243.00	55711271.00	37370638.0	18340633.0
4	تنقيح التبغ وصناعة السجائر	1	2585	8481595.00	1288498.00	3558556.00	(2270058.0)**
5	المنسوجات	23	18281	50284097.00	23343442.00	32211565.0	(8868123.0)
6	الملابس الجاهزة	4	3674	7977603.00	9257141.00	3503487.00	5753654.00
7	الجلود ومنتجاتها (عدا الاحذيه)	2	13	10964.00	30087.00	7517.00	22570.00
8	الاحذيه	4	2847	8372932.00	4197725.00	2351203.00	1846522.00
9	الخشب ومنتجات الخشب والأثاث	5	517	970442.00	863578.00	1205304.00	(341726.00)
10	الورق والمنتجات الورقية	18	5129	14450866.00	8597504.00	2477219.00	6120285.00
11	الكيمياويات ومنتجات النفط والبلاستك	42	34101	156498023.0	263980286.00	134646470	129333816
12	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	198	27864	89050841.00	326426830.00	132410729	194016101
13	الصناعات المعدنية الاساسيه (الفلزات)	-	-	-	-	-	-
14	المنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات)	3	40	26751.00	213454.00	167968.00	45486.00
15	المكائن(عدا الكهربائية)	4	1356	6115494.00	16550191.00	12218541.0	4331650.00
16	المكائن والاجهزه والمعدات الكهربائيه	4	12574	42103526.00	37774331.00	18947175.0	18827156.0
17	صناعة وتصليح وسائط النقل	4	8008	23890113.00	6293180.00	4755221.00	1537959.00
المجموع		489	142534	462415273	870779651	464456521	406323130

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية 2005.

- **تم احتساب القيمة المضافة بطرح مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج .**

** **الارقام المحصورة بين قوسين تشير الى انها سالبة .**

ملحق (3) عدد المنشات والعمال والأجور والمزايا وقيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة للمنشات الصناعية الكبيرة في العراق لسنة 2008 بالأسعار الجارية

(ألف دينار)

ت	نوع الصناعة	عدد العمال	عدد المنشات	قيمة الإنتاج	الأجور والمزايا	مستلزمات الإنتاج	القيمة المضافة *
1	التعدين والاستخراج (عدا النفط)	3198	3	17535148.0	29940005.00	4736438.00	12798710.00
2	المواد الغذائية	21373	141	193148913	106647865.0	103154069.0	89994844.00
3	المشروبات الغازية والكحولية	1999	11	177588465	14760920.00	115663655.0	61924810.00
4	تنقيح التبغ وصناعة السكائر	-	-	-	-	-	-
5	المنسوجات	23896	7	30867869.0	123665167.0	12554961.00	18312908
6	الملابس الجاهزة	5424	3	4458251.00	22756227.00	4295623.00	162628
7	الجلود ومنتجاتها (عدا الأحذية)*	-	-	-	-	-	-
8	الأحذية	2408	1	10682842.0	27961476.00	7474732.00	3208110
9	الخشب ومنتجات الخشب والأثاث	403	3	3212203.00	1555003.00	1355163.00	1857040
10	الورق والمنتجات الورقية	4645	15	24743333.0	22368037.00	16671890.00	8071443
11	الكيمياويات ومنتجات النفط والبلاستك	44017	29	1216949738	502832718.0	421162468.0	795787290
12	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	42549	259	828405306	285239180.0	399539285.0	428866021
13	الصناعات المعدنية الأساسية	1871	1	3331786.00	12611083.00	2087636.00	1244150
14	المنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات)	7236	2	24227761.0	46786405.00	9979590.00	14248171
15	المكائن (عدا الكهربائية)	7384	2	18370368.0	47477490.00	9067191.00	9303177
16	المكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية	17363	8	54632417.0	92565703.00	2285032.00	31782085
17	صناعة وتصليح وسائط النقل	4081	2	28294429.0	27058640.00	23198625.00	5095804
المجموع		190247	488	2636448829	1364225919	1153791658	1482657171

المصدر : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجاميع الإحصائية 2008 – 2009 .

- **تم احتساب القيمة المضافة بطرح مستلزمات الإنتاج من قيمة الإنتاج**

*** صناعة الجلود والمنتجات الجلدية مدمجة مع صناعة الأحذية**

ملحق (4) يمثل نسبة مساهمة فروع الصناعات الكبيرة في الإنتاج الكلي والنمو المركب لها للمدة 2000 – 2004 - 2008

(ألف دينار)

ت	نوع الصناعة	مساهمة الفرع الصناعي لعام (2000) %	مساهمة الفرع الصناعي لعام (2004) %	مساهمة الفرع الصناعي لعام (2008) %	النمو المركب 2000 - 2004 %	النمو المركب 2004 - 2008 %	النمو المركب 2000 - 2008 %
1	التعدين والاستخراج (عدا النفط)	31	1.6	0.7	48	6	25
2	المواد الغذائية	11	11.4	7.3	(0.09)	18	9
3	المشروبات الغازية والكحولية	3.5	6.4	6.7	15	34	24
4	تنقيح التبغ وصناعة السجائر	4.3	0.14	-	57	-	-
5	المنسوجات	4.8	2.7	1.2	(14)	7	(4)
6	الملابس الجاهزة	3	1	0.17	(23)	(17)	(20)
7	الجلود ومنتجاتها (عدا الاحذيه)	0.002	0.003	-	11	-	-
8	الاحذيه	1.3	0.5	0.40	23	26	(2)
9	الخشب ومنتجات الخشب والأثاث	0.2	0.1	0.12	18	39	7
10	الورق والمنتجات الورقية	2.3	0.1	0.9	(20)	30	2
11	الكيمياويات ومنتجات النفط والبلاستك	20.4	30.3	46.2	10	47	27
12	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	38.9	37.5	31.4	(2)	26	11
13	الصناعات المعدنية الاساسيه (الفلزات)	2.6	-	0.01	-	-	(21)
14	المنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات)	0.12	0.02	0.9	(34)	226	47
15	المكائن(عدا الكهربائية)	0.007	1.9	0.7	299	3	102
16	المكائن والاجهزه والمعدات الكهربائية	5.7	4.3	2	(8)	1	1
17	صناعة وتصليح وسائط النقل	1.3	0.07	1	(14)	46	12
		-	-	-	0.8	32	14

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات السابقة

2000- ملحق (5) يمثل القيمة المضافة ومعدلات نموها في المنشات الصناعية الكبيرة وبحسب فروعها للمدة 2008 .

ت	نوع ألصناعه	2000	2004	2008	معدل النمو المركب بين 2000-2004	معدل النمو المركب بين 2004-2008	معدل النمو المركب بين 2000-2008
1	التعدين والاستخراج (عدا النفط)	1296688.00	11622485.0	12798710.00	73	2	33
2	المواد الغذائية	8010993.00	22578452.0	89994844.00	30	41	2
3	المشروبات الغازية والكحولية	10228737.00	18340633.0	61924810.00	16	16	25
4	تنقيح التبغ وصناعة السكائر	(30024444.0)	(2270058.0)		(48)	-	-
5	المنسوجات	5364298.00	(8868123.0)	18312908	(213)	(220)	17
6	الملابس الجاهزة	16354924.00	5753654.00	162628	(23)	(59)	(44)
7	الجلود ومنتجاتها (عدا الأحذية)*	6710.00	22570.00	-	35	-	-
8	الأحذية	5601132.00	1846522.00	3208110	24	(75)	(13)
9	الخشب ومنتجات الخشب والأثاث	1173326.00	(341726.00)	1857040	(173)	(253)	6
10	الورق والمنتجات الورقية	7244765.00	6120285.00	8071443	(46)	7	1
11	الكيمياويات ومنتجات النفط والبلاستك	99842614.00	129333816	795787290	7	57	30
12	منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية	67452945.00	194016101	428866021	30	22	26
13	الصناعات المعدنية الأساسية	7766491.00	.	1244150	-	-	-
14	المنتجات المعدنية المصنعة (عدا المكائن والمعدات)	39754.00	45486.00	14248171	3	321	109
15	المكائن (عدا الكهربائية)	25490.00	4331650.00	9303177	261	21	109
16	المكائن والأجهزة والمعدات الكهربائية	29725187.00	18827156.0	31782085	(11)	14	0.8
17	صناعة وتصليح وسائط النقل	5848544.00	1537959.00	5095804	(28)	35	2
المجموع		235958154	406323130	1482657171			

المصدر : من إعداد الباحث اعتماداً على البيانات المتوفرة